

آروب لدولية

السويسرية الدولية للتأمين ش.م.ع

٩٠٢٠١٠٣٠٢

٩٠٢٠١٠٣٠٢

٢٠١٨/٤/٢٧

٢٠١٨

الشركة الممثلة

٢٠١٨/٤/٢٨

٢٠١٨/٤/٢٩

٢٠١٨/٤/٣٠

٢٠١٨/٤/٣١

السيد محمد جابر
بدر الدين

٢٠١٨/٤/٣٢

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادلة
والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادلة
للشركة السورية الدولية للتأمين (آروب لدولية)

شركة مساهمة مغفلة عامة

المذكورة في ٢٠١٨/٤/٣٥

الجلسة الأولى

رقم الوارد:
٦١٤
التاريخ ٢٩/٤/٢٠١٤
سوق دمشق للأوراق المالية

بتمام الساعة الرابعة مساءً من يوم الأربعاء الواقع في الخامس والعشرين من شهر نيسان لعام ٢٠١٨ عقد إجتماع الهيئة العامة غير العادلة والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادلة للشركة السورية الدولية للتأمين (آروب - سورية) شركة مساهمة مغفلة عامة في فندق شيراتون دمشق قاعة اشبيليا، وذلك للجلسة الأولى بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد ١٥٠ و ١٧٣ و ١٧٦ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ ، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحفتين يوميتين وفق الآتي: صحيفة الوطن العدد ٢٨٧٥ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٠ ، والعدد ٢٨٧٦ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١١ ، وصحيفة الثورة العدد ١٦٦٥٨ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٠ ، والعدد ١٦٦٥٩ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١١ .

تم التقيد بأحكام المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ ، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادلة وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى الشركة.

ترأس الاجتماع نائب رئيس مجلس الإدارة السيد جورج عزت صابع ممثل بنك لبنان والمهجر ش.م.ل

عين كل من السادة سمير باصوص وحبيب صائغ مراقبين للتصويت من المساهمين.

كما عين المحامي فادي سركيس كاتباً للجنة.

حضر السيد محمد ابراهيم مدير مديرية الشركات والسيد محمد الحسن مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم ٥١٧٧ / ١٢٤٧ / ١٢٤٧ تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٣ .

السيد ماهر الأحمر (مدير مديرية الإشراف على الشركات) مندوب عن هيئة الإشراف على التأمين بموجب الكتاب رقم ٣٨٦ / ص بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٤ .

كما حضر كل من السيد باسل الصباغ و الأنسة راما حوارنه مندوبي عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم ٣٥٥ / ص - إ.م بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٢

كما حضر كل من السيدة فرح شريجي (مدير الإدراج والعمليات) و الأنسة هدية القاقي (رئيس دائرة الإدراج والإفصاح) مندوبي عن سوق دمشق للأوراق المالية بموجب الكتاب رقم ٥٧٧ / ص.خ بتاريخ

٢٠١٨/٤/١٩

كما حضرت السيد ة ليلى السمان مفوضاً عن شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وتميمي والسمان بصفته مدعي حسابات الشركة.

كما حضر من أعضاء مجلس الإدارة السيد بشار الحلبي ممثل شركة أروب للتأمين (ش.م.ل) ،والسيد ميشال عزام ممثل بنك سوريا والمهجر ، وتغيب باقي الأعضاء لداعي السفر ، كما حضر المدير العام للشركة الدكتور ماهر عماري.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة فتبين أن نشر الدعوة قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة غير العادية، تبين أن المساهمين الحاضرين يمثلون أصلية وكالة عدداً من الأسهم وقدره ٥٩,٧ % من رأس المال الشركة والتي تقل عن النسبة القانونية المطلوبة للجلسة الأولى.

تم تأجيل الاجتماع لمدة ساعة وذلك لعقد جلسة ثانية وفقاً لدعوة اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية المنشور في الصحف عملاً بأحكام المرسوم ٢٩ لعام ٢٠١١ .

وختمت الجلسة الأولى أعمالها بعدم اكمال النصاب.

رئيس الجلسة

مراقبي التصويت

الكاتب

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

محمد بن حمزة

حسين حمزة



محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية

والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية

للشركة السورية الدولية للتأمين (آروب - سورية)

شركة مساهمة مغفلة عامة

المنعقدة في ٢٠١٨/٤/٢٥

الجلسة الثانية

ب تمام الساعة الخامسة مساءً من يوم الأربعاء الواقع في الخامس والعشرين من شهر نيسان لعام ٢٠١٨ عقدت الجلسة الثانية لاجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للشركة السورية الدولية للتأمين (آروب - سورية) شركة مساهمة مغفلة عامة في فندق شيراتون دمشق قاعة اشبيليا، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد ١٥٠ و ١٧٣ و ١٧٦ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحفتين يوميتين وفق الآتي: صحيفة الوطن العدد ٢٨٧٥ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٠، والعدد ٢٨٧٦ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١١، وصحيفة الثورة العدد ١٦٦٥٨ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٠، والعدد ١٦٦٥٩ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١١.

تم التقيد بأحكام المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى الشركة.

ترأس الاجتماع نائب رئيس مجلس الإدارة السيد جورج عزت صايغ ممثل بنك لبنان والمهجر ش.م.ل عين كل من السادة سمير باصوص وحسين صائغ مراقبين للتصويت من المساهمين.

كما عين المحامي فادي سركيس كاتباً للجلسة.
حضر السيد محمد ابراهيم مدير مديرية الشركات والسيد محمد الحسن مندوبى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم ١/١٢/٥١٧٧ تاريخ ٢٣ نيسان ٢٠١٨
السيد ماهر الأحمر (مدير مديرية الإشراف على الشركات) مندوب عن هيئة الإشراف على التأمين بموجب الكتاب رقم ٣٨٦/ص بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٤
كما حضر كل من السيد باسل الصباغ و الآنسة راما حوارنه مندوبي عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم ٣٥٥/ص - إ.م بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٢
كما حضر كل من السيدة فرح شرجي (مدير الإدراج والعمليات) و الآنسة هدية القاقي (رئيس دائرة الإدراج والإفصاح) مندوبي عن سوق دمشق للأوراق المالية بموجب الكتاب رقم ٥٧٧/ص.خ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٩
كما حضرت السيد ليلى السمان مفوضاً عن شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وتميمي والسمان بصفته مدقق حسابات الشركة.
كما حضر من أعضاء مجلس الإدارة السيد بشار الحلبي ممثل شركة آروب للتأمين (ش.م.ل) ،والسيد ميشال عزام ممثل بنك سوريا والمهجر ، وتغيب باقي الأعضاء لدواعي السفر ، كما حضر المدير العام للشركة الدكتور ماهر عماري.
تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة فتبين أن نشر الدعوة قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة غير العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصلية ووكالة عدداً من الأسهم وقدره ٥٥٩٪ من رأس المال الشركة والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة للجدة الثانية.

صادق رئيس الجدة ومراقب التصويت على ورقة الحضور لتقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة ونسخة ثانية لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وبعد التأكيد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط الازمة لانعقادها، كما أعلن «المجتمعون» تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقرروا صحة الدعوة ووافقو عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

- ١- الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للدورة المالية ٢٠١٧ وخطة العمل للعام ٢٠١٨.
- ٢- الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حساب ميزانيتها ومصير الأرباح والخسائر وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.
- ٣- مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها.
- ٤- اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكون الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة.
- ٥- زيادة رأس مال الشركة عن طريق ضم قسم من الأرباح المتراكمة المحققة حتى تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة ٨ من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات الازمة أصولاً.
- ٦- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٧.
- ٧- المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٧ والبحث في تعويضات مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨ واتخاذ القرار بخصوصها.
- ٨- البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٧ واتخاذ القرار بخصوصها.
- ٩- انتخاب مدقق الحسابات للعام ٢٠١٨ وتحديد تعويضاته.
- ١٠- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة و التعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

١١- البحث في صلاحيات مجلس الإدارة او من يفوضه المجلس لإجراء عمليات بيع وشراء الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية لصالح الشركة.

وبشرت الهيئة العامة اعمالها ومداولاتها وفق مा�يله :

١- الاستماع الى تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة للدورة المالية ٢٠١٧ والى خطة العمل للسنة المالية المقبلة .

قام رئيس الجلسة بتلاوة كلمة مجلس الإدارة وطلب من المدير العام السيد ماهر عماري إلقاء كلمة موجزة عن قطاع التأمين في سوريا والصعوبات التي يواجهها، والحديث عن نتائج الشركة للعام ٢٠١٧ والتوقعات وخطة العمل للعام ٢٠١٨.

ثم قام المدير العام بتلاوة تقرير مجلس الإدارة الذي تضمن ما يلى:

- لمحة عن الشركة وأنشطتها و أماكنها الجغرافية.
 - المؤسسين والمساهمون الرئيسيون.
 - أعضاء مجلس الإدارة و نبذة تعريفية عن كل منها
 - الادارة التنفيذية للشركة و نبذة تعريفية عنهم.
 - قطاع التأمين في سوريا والوضع التنافسي لشركة آ
 - الهيكل التنظيمي للشركة وعدد الموظفين و فئاتهم و
 - وصف المخاطر التي تواجهها الشركة.
 - السلسلة الزمنية للأرباح وحقوق المساهمين .

بيان بالعقود والارتباطات مع أطراف مقر

معايير المحاسبة المطبقة في التقارير المالية وأتعاب التدقيق لعام ٢٠١٧

التطورات المستقبلية وخططة العمل للعام المقبل وتوقعات الإدارة.

وأشار المدير العام انه واستناداً الى البيانات المالية المدققة من قبل السادة شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وتميمي والسمان وبين أن أرباح السنة الصافية المدققة قبل اقتطاع الضريبة كما تظهرها ميزانية الشركة الموقوفة في ٢٠١٧/١٢/٣١ مبلغ وقدره ١١١,٩٤٩,٧٢٠ ل.س (مئة واحدى عشر مليون وتسعمائة وتسعة وأربعين ألفاً وسبعمائة وعشرين ليرة سورية فقط لا غير). بينما تظهر الميزانية خسائر صافية غير محققة للسنة المالية ٢٠١٧ ناتجة عن تقدير مركز القطع البنيوي مبلغ وقدره (٦٥,٨٥٧,٤١٩) ل.س (سلباً - خمسة وستون مليون وثمانمائة وسبعة خمسون ألفاً وأربعين وتسعة عشر ليرة سورية فقط لا غير) وقد نتجت عن تغيرات فروقات أسعار الصرف. وبالتالي تكون أرباح السنة الصافية المدققة وغير المحققة قبل اقتطاع الضريبة والاحتياطيات كما تبينها الميزانية الموقوفة بنهاية ٢٠١٧/١٢/٣١ مبلغ وقدره ٤٦,٠٩٢,٣٠١ ل.س (ستة وأربعون مليون واثنان وتسعين ألفاً وثلاثمائة وليلة سورية واحدة فقط لا غير) ومبلاً وقدره ٢٦,٠٢٠,٠٦٠ ل.س (ستة وعشرون مليون وعشرون ألفاً وستون ليرة سورية فقط لا غير) بعد اقتطاع الضريبة.

٢- الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات

المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ :

قامت السيدة ليلى السمان ممثل شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وتميمي والسمان بصفته مدقق حسابات الشركة بعرض تفصيلي للتقرير السنوي لمدقق الحسابات عن حسابات الشركة الموقوفة في ٢٠١٧/١٢/٣١ وقد نوهت فيه حول مطابقة حسابات الشركة للواقع وبأنها تمت وفق الأصول والقانون وبحسب المعايير الدولية.

٣- مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما:

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات فأبدى الحضور رضاهم عن عمل الشركة وجديتها وأنثوا على جهود مجلس الإدارة ومدقق الحسابات.

٤- اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة.

أشار رئيس الجلسة إلى وجوب قيام الشركة باقتطاع جزء من الأرباح الصافية قبل اقتطاع الضريبة لتكوين احتياطيات إجبارية عملاً بأحكام المادة ١٩٧ من قانون الشركات بما يعادل ١٠٪ من صافي الأرباح الخاضعة لتكوين الاحتياطيات أي مبلغ وقدره ١١,١٩٤,٩٧٢ ل.س (احد عشر مليون ومائة وأربعين وتسعون ألف وتسعمائة واثنان وسبعون ليرة سورية) كاحتياطي اجباري، كما أشار إلى فائدة وضرورة اقتطاع احتياطيات اختيارية بقيمة ١٠,٨٥٧,٤٠٣ ل.س (عشرة ملايين وثمانمائة وسبعين وخمسون ألفاً وأربعين ألف وسبعين ليرة سورية) اي ٩,٧٪ من الأرباح الصافية القابلة لاقتطاع الاحتياطيات كاحتياطي اختياري وذلك في حال موافقة الهيئة العامة عملاً بأحكام المادة ١٩٨ من قانون الشركات.

وطلب من الهيئة العامة التصويت على اقتطاع مبلغ وقدره ١١,١٩٤,٩٧٢ ل.س (احد عشر مليون ومائة وأربعين ألف وتسعمائة واثنان وسبعون ليرة سورية) كاحتياطي اجباري، ومبلغ وقدره ١٠,٨٥٧,٤٠٣ ل.س (عشرة ملايين وثمانمائة وسبعين وخمسون ألفاً وأربعين ألف وسبعين ليرة سورية) كاحتياطي اختياري.

٥- زيادة رأس مال الشركة عن طريق ضم قسم من الأرباح المتراكمة المحققة حتى تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة ٨ من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً.

بين رئيس الجلسة بأنه وفقاً للبيانات المالية المدققة فإن رصيد الأرباح المحققة الصافية للسنة المالية ٢٠١٧ بعد اقتطاع الضريبة والاحتياطيات هو مبلغ وقدره ٦٩,٨٢٥,١٠٤ ل.س (تسعة وستون مليون وثمانمائة وخمسة وعشرون ألفاً ومئة وأربعة ليرات سورية فقط لا غير).

كما بين أن رصيد الأرباح المدورة المحققة عن السنوات السابقة هو مبلغ ٣٠,١٧٤,٨٩٦ ل.س (ثلاثون مليون ومائة وأربعة وسبعون ألف وثمانمائة وستة وسبعين ليرة سورية فقط لا غير).

وبالتالي فإن إجمالي الأرباح الصافية المتراكمة حتى نهاية العام ٢٠١٧ هو ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س مائة مليون ليرة سورية فقط لا غير).

وعرض على الحاضرين اقتراح مجلس الإدارة زيادة رأس مال الشركة عن طريق ضم الأرباح المحققة المتراكمة والظاهرة في الميزانية حتى نهاية ٢٠١٧/١٢/٣١ بمبلغ وقدره مائة مليون ليرة سورية إلى رأس

المال موزعة على مليون سهم بقيمة اسمية مائة ليرة للسهم الواحد و ليصبح رأس مال الشركة بعد الزيادة مبلغ ١٠١٠٠٠٠٠٠٠ ل.س (مليار و مائة مليون ليرة سورية) وتوزيع الأسهم الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً بنسبة سهم منحة واحد لكل عشرة أسهم حالية بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية أصولاً وتعديل الفقرة أ من المادة ٨ من النظام الأساسي تبعاً لذلك لتصبح :

- حدد رأس مال الشركة بمبلغ مليار ومائة مليون ليرة سورية مقسمة على أحد عشرة مليون سهم اسمي قيمة كل منها /١٠٠/ ليرة سورية فقط، واكتتب المؤسسون بنسبة ٤٩,٧٪ من رأس مال الشركة وفق النسب المذكورة في المادة (٦).

وطلب من الحاضرين الموافقة على مقترن مجلس الإدارة بزيادة رأس المال وفق ما ذكر. وتفويض السيد رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو من يفوضه أي منهما بمتابعة موضوع الحصول على المapproقات اللازمة لزيادة رأس المال وتنفيذ هذه الزيادة بتوزيع الاسهم الناجمة عنها على المساهمين مجاناً وفق الأصول وتعديل النظام الأساسي تبعاً لذلك والتوفيق على كافة الوثائق والأوراق اللازمة لذلك.

٦ - المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٧ والبحث في تعويضات مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨ واتخاذ القرار بخصوصها:

بين رئيس الجلسة بأن الهيئة العامة الماضية وافقت على تخصيص مبلغ مقطوع لعضو مجلس الإدارة السيد بشار الحلبي وقدره خمسة عشر مليون ليرة سورية لقاء الإشراف على سير العمل ومتابعة كل ما يتعلق بعلاقة الشركة مع شركات إعادة التأمين يسدد على أربع دفعات أما باقي أعضاء مجلس الإدارة فقد أبدوا رغبتهم في الهيئة العامة الماضية بعدم تقاضي أي تعويضات عن العام ٢٠١٧ ، وفعلاً تم منح المبلغ المذكور للسيد بشار الحلبي فيما لم يتناقض باقي أعضاء المجلس أية تعويضات او بدلات حضور أو مزايا خاصة خلال العام المذكور بناء على طلبهما، وطلب من الهيئة العامة المصادقة على ذلك.

كما تمت مناقشة موضوع تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام ٢٠١٨ وأعلم رئيس الجلسة الحاضرين بأن أعضاء المجلس قد أبدوا رغبتهم بعدم تقاضي أي تعويضات عن توليهما مهامهم في عضوية المجلس للعام ٢٠١١ على أن يعاد النظر بهذا الأمر في الهيئة العامة القادمة.



-٧ البحث في مكافآت مجلس الإدارة للعام ٢٠١٧ واتخاذ القرار بخصوصها.

بين رئيس الجلسة بأن أعضاء مجلس الإدارة لم يتناصفوا أي مكافآت عن العام ٢٠١٧ ، وقد أعلنه عدم رغبتهم بتقاضي أي مكافآت مما كانت لقاء توليهم مهامهم في عضوية المجلس خلال العام المذكور .

-٨ انتخاب مدقق الحسابات لسنّه واحدة وتعيين تعويضاته:

عرض رئيس الجلسة على الحاضرين ترشيح شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وتميمي والسمان كمدّق لحسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٨ باعتبارهم من مدققي الحسابات المسجلين في لائحة مدققي الحسابات القانونيين المعتمدين وحيث أنه لم يرشح غيرهم فقد تم انتخابهم بالتركيبة .

كما اقترح الرئيس على الحضور تقويض مجلس الإدارة أو من يفوضه المجلس للتوقيع على اتفاق خطى مع مدقق الحسابات المنتخب ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وتميمي والسمان وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له .

-٩ إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٧ :

أثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقتراح على الهيئة العامة للشركة إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وممثلي الشركة والمدير العام عن السنة المالية ٢٠١٧ إبراءً عاماً شاملأً .

-١٠ التاريخ لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة و التعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة

١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ :

وأشار رئيس الجلسة إلى أحكام الفقرات ١ و ٢ و ٤ من المادة ١٥٢ من قانون الشركات التي تقضي بعدم جواز أن يكون لرئيس المجلس وأعضاء المجلس:

- مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها .
- أن يشتركون في إدارة شركة مشابهة أو منافسة .
- إلا إذا كان ذلك بتصريح خاص تمنحه الهيئة العامة .

تم طرح موضوع تجديد الترخيص لكل من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين وممثليهم بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة خلال السنة المالية ٢٠١٧ على التصويت في الهيئة العامة .

١١ - البحث في صلاحيات مجلس الإدارة او من يفوضه المجلس بإجراء عمليات بيع وشراء الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية لصالح الشركة.

بين رئيس الجلسة للحاضرين بأن جزء من استثمارات الشركة يتم من خلال التداول في سوق دمشق للأوراق المالية حيث تملك الشركة اسهم في شركات مساهمة سورية ريادية منها البنك العربي وبنك عودة وبنك بيبيو السعودي الفرنسي وقد حققت استثماراته تغيراً في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتوفرة للبيع في ميزانية ٢٠١٧/١٢/٣١ بمبلغ وقدره ٢٠١٧,٧٩٧,١٦٣ ل.س (مائة وثلاثون مليون وسبعمائة وسبعين وتسعون ألفاً ومائة وثلاثة وستون ليرة سورية) .

ويعتزم مجلس الإدارة توسيع استثماراته في السوق، ويطلب من الهيئة العامة الموافقة على اجراء عمليات شراء وبيع الاسهم في سوق دمشق للأوراق المالية لصالح الشركة وتفويض مجلس الإدارة او من يفوضه المجلس باجراء هذه العمليات وفق ما يراه مناسباً والتوجيه على كافة الأوراق والوثائق اللازمة.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للجلسة الثانية للهيئة العامة ، فتبين أنه ما زال متوفراً بحضور مساهمين يمثلون أصلالة ووكالة عدداً من الأسهم يمثل ما نسبته ٥٩% من رأس المال الشركة والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة للجلسة الثانية، ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات واتخذت الهيئة القرارات التالية:

القرار الأول :

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام ٢٠١٧ وفق ما جاء فيها.

صدق القرار بالجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني:

الموافقة على اقتطاع ١٠% من صافي الأرباح اي مبلغ وقدره ١١,١٩٤,٩٧٢ ل.س (احد عشر مليون ومائة وأربعة وتسعون ألف وتسعمائة واثنان وسبعون ليرة سورية) كاحتياطي اجباري.
والموافقة على اقتطاع مبلغ وقدره ١٠,٨٥٧,٤٠٣ ل.س (عشرة ملايين وثمانمائة وسبعة وخمسون ألفاً وأربعينات وثلاث ليرات سورية) اي ما يعادل ١٠% تقريباً (٩,٧%) من الأرباح الصافية القابلة لاقتطاع الاحتياطيات لتكوين الاحتياطي الاختياري.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثالث:

الموافقة على زيادة رأس مال الشركة عن طريق ضم كامل رصيد الارباح المحققة المتراكمة حتى تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ بمبلغ وقدره مائة مليون ليرة سورية الى رأس المال موزعة على مليون سهم بقيمة اسمية مائة ليرة للسهم الواحد و ليصبح رأس مال الشركة بعد الزيادة مبلغ مليار و مائة مليون ليرة سورية وتوزيع الأسهم الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً بنسبة سهم منحة واحد لكل عشرة أسهم حالية بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية أصولاً وتعديل الفقرة أ من المادة ٨ من النظام الأساسي تبعاً لذلك لتصبح :

أ- حدد رأس مال الشركة بمبلغ مليار و مائة مليون ليرة سورية موزعة على أحد عشرة مليون سهم اسمي قيمة كل منها /١٠٠/ مائة ليرة سورية فقط، واكتتب المؤسرون بنسبة ٩٤,٧٪ من رأس مال الشركة وفق النسب المذكورة في المادة (٦).

وتفويض السيد رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو من يفوضه اي منهما بمتابعة موضوع الحصول على الموافقات اللازمة لزيادة رأس المال من الجهات الرقابية وتنفيذ هذه الزيادة بتوزيع الاسهم الناجمة عنها على المساهمين مجاناً وفق الاصول والقانون وتعديل النظام الاساسي تبعاً لذلك والتوجیح على كافة الوثائق وال او راق ال لازمة لذلك.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:

الموافقة على صرف تعويض عضو مجلس الإدارة السيد بشار الحلبي مبلغ وقدره خمسة عشر مليون ليرة سورية لقاء عضويته في مجلس الادارة عن العام ٢٠١٧ وتوليه أعمال الإشراف على سير العمل ومتابعة كل ما يتعلق ب العلاقة الشركة مع شركات إعادة التأمين خلال العام المذكور، وعدم صرف أي تعويض لباقي أعضاء المجلس خلال العام المذكور بناء على طلبهم .
وعدم تخصيص أي من اعضاء مجلس الإدارة بأي تعويضات عن توليهم مهامهم في المجلس خلال العام ٢٠١٨ بناء على رغبهم على أن يعاد النظر بهذا الموضوع في الهيئة العامة القادمة .

صدق القرار ياجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الخامس:

الموافقة على عدم تقاضي أعضاء مجلس الإدارة أي مكافآت عن العام ٢٠١٧ .
صدق القرار ياجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السادس:

انتخاب شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وتميمي والسمان مدققاً لحسابات الشركة للعام ٢٠١٨ لما لهم من خبرة جيدة وسمعة حسنة وكونها مدرجة على لائحة المحاسبين القانونيين وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه للتوقيع على اتفاق خططي مع مدقق الحسابات المنتخب وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له .

صدق القرار ياجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء وكذلك كافة ممثلي الشركة ومديريها العام عن كافة أعمالهم خلال السنة المالية المنصرمة ٢٠١٧ إبراء عاماً شاملأ .

صدق القرار ياجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثامن:

التخصيص لأعضاء مجلس الإدارة وممثليهم بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي تمارسها الشركة والتعاقد معها عملاً بأحكام المادة ١٥٢ من قانون الشركات.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاحتماع

القرار التاسع:

الموافقة على اجراء عمليات شراء وبيع الاسهم في سوق دمشق للأوراق المالية لصالح الشركة وتقويض مجلس الإدارة او من يفوضه المجلس بإجراء هذه العمليات وفق مايراه مناسباً والتوجيع على كافة الاوراق والوثائق اللازمة.

أعلن ختام الجلسة الثانية للهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية في الساعة الخامسة والاربعين دقيقة من يوم الأربعاء الواقع في الخامس والعشرين من شهر نيسان لعام ٢٠١٨ في فندق شيراتون قاعة اشبيليا، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتوديع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للشركة ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

رئيس الجلسة

كاتب الجلسة

مراقب التصويت

مندوبى الوزارة

مندوبى هيئة الإشراف على التأمين

صورة طبق الأصل

